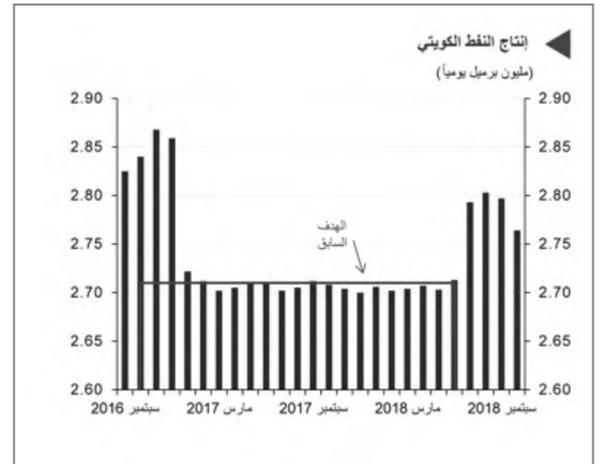
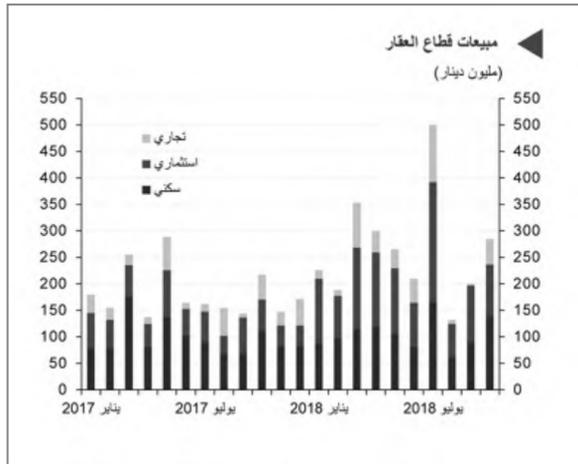
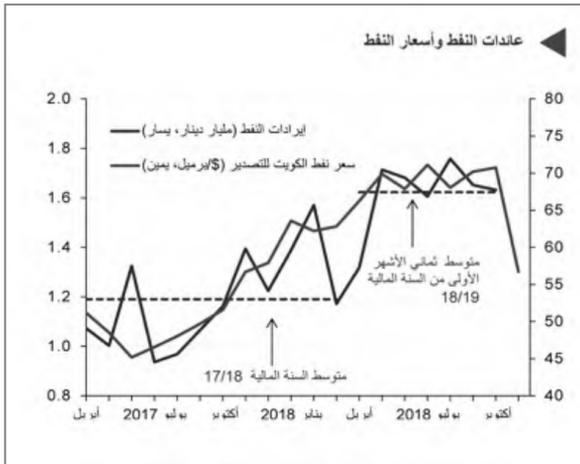


مستويات أكتوبر البالغة 2.76 مليون برميل يوميا ستراجع

«الوطني»: خفض الإنتاج يؤثر على النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للكويت



تراجع أسعار النفط يؤثر على وضع المالية التي سجلت فائضاً بداية العام الجاري

تعافي مبيعات العقار وارتفاعها إلى 285 مليون دينار بعد عدة أشهر من التذبذب

ضعف الإنفاق الاستهلاكي على خلفية تعطيل الأعمال نتيجة لوجوه الأمطار الغزيرة

نمو الائتمان إلى 2.1 بالمئة على أساس سنوي بدعم من ارتفاع التسهيلات الائتمانية

كما يعد هذا المستوى أعلى بكثير من المتوسط الشهري للعام 2017 (181 مليون دينار كويتي) وأعلى من متوسط العام 2018 (265 مليون دينار كويتي). ويعزى ارتفاع المبيعات بصفة أساسية لنمو الصفقات في القطاع السكني، هذا بالإضافة إلى الارتفاع المحفوظ في نشاط القطاع التجاري. في حين تراجع مبيعات القطاع الاستثماري بشكل ملحوظ (9-%) عن الشهر السابق، إلا أنها ما تزال قوية نسبياً ببلوغها قرابة 100 مليون دينار كويتي. وجاء هذا التراجع في مبيعات قطاع العقار الاستثماري على الرغم من ارتفاع عدد الصفقات بنسبة 39% على أساس شهري، في حين انخفض متوسط حجم المعاملات للعقارات الاستثمارية بنسبة 34% على أساس شهري، فيما قد يعزى هذا التراجع الأخير إما إلى انخفاض الأسعار أو تداولها، أي متوسط حجم المبني /جودته.

جاء مخاوف من عدم تمكن تلك التخفيضات من كبح جماح تخمة الإمدادات في سوق النفط العالمي العام المقبل. وتشير البيانات الصادرة عن منظمة الأوبك إلى تراجع إنتاج النفط الخام الكويتي في أكتوبر إلى 2.76 مليون برميل يوميا مسجلاً انخفاضاً للشهر الثاني على التوالي وذلك على الرغم من تخفيف قيود الإنتاج التي فرضتها الأوبك سابقاً للصفقات الماضية والتي كان من المفترض أن ينتج عنها ارتفاع مستويات الإنتاج. وعلى الرغم من عدم تحديد حصص فردية لكل دولة على حدة، إلا أن الخطوة الأخيرة التي اتخذتها منظمة الأوبك لخفض الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تراجع الإنتاج عن مستويات أكتوبر - وهو ما يمثل شهر الأساس الذي يتم على أساسه تطبيق مستويات خفض الإنتاج الأخيرة. وقد تم الإعلان عن تلك التطورات مباشرة قبل نشر هذا التقرير، وبالتالي لم تغير توقعاتنا رسمياً بعد، إلا أنه يبدو من المحتمل تقليص الإنتاج خلال الأشهر المقبلة ليصل إلى 2.7 مليون برميل يوميا، المستوى الذي بلغه قبل حلول فصل الصيف، الأمر الذي شأنه أن يساهم في تخفيض توقعاتنا للناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 بشكل كبير من نسبة 4% الحالية، والتي كانت تستند إلى انتعاش إنتاج النفط العام المقبل.

تراجعاً بسيطاً، ثانياً: شهد الإنفاق الحكومي انخفاضاً غير متوقع بنسبة 9% على أساس سنوي وذلك على الرغم من ارتفاعه بنسبة 8% للعام بأكمله بحسب تقديرات الموازنة العامة. وعلى مستوى المعدلات الإجمالية للميزانية، تراجعت مستويات كلا من النفقات الجارية (8-%) والنفقات الرأسمالية (-13%). وعلى الرغم من أننا لا نستبعد كلياً ضعف البيانات المتعلقة بالنفقات الحكومية، إلا أننا نعتقد أن حجم الانخفاض قد يعكس تأخر إرسال التقارير الخاصة بها وأن لنفقات الفعلية هي أعلى من ذلك. ويعتبر التراجع الشديد في بند الأجور والرواتب غير متعداد على وجه الخصوص، حيث يعد أكبر بنود الميزانية ويتم دفعه عادة في موعد. وبدون احتساب هذا التراجع، ترتفع النفقات العامة بنسبة 4% على أساس سنوي. وإذا صدقت توقعاتنا وترفعت النفقات في نهاية العام وعادت إلى مسارها المعتاد، فإن الصورة النهائية للموازنة ستكون أقل إيجابية مما تشير إليه الأرقام الأخيرة - خاصة عندما يتم احتساب تراجع أسعار النفط منذ أكتوبر. وتوقع في الوقت الحالي أن تنزل الموازنة عجزاً بسيطاً يصل إلى حوالي 0.4 مليار دينار كويتي أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. إلا أنه من المرجح أن يتم رفع توقعات العجز لكلا من العامين الحالي والمقبل عند أخذ العوامل سالفة الذكر بعين الاعتبار.

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس من المقرر أن يؤدي التراجع الذي شهدته أسعار النفط خلال شهر نوفمبر وإعلان منظمة الأوبك مؤخراً عن خفض الإنتاج إلى التأثير على توقعات نمو الاقتصاد الكويتي. حيث يمثل القطاع النفطي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحوالي 90% من الإيرادات الحكومية، وبالتالي فإن التطورات الأخيرة - التي لم يتم أخذها في الاعتبار بعد ضمن التوقعات الواردة في هذا التقرير - سيكون لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي والمالية العامة للعام القادم. من جهة أخرى، كانت أوضاع الاقتصاد غير المستقرة خلال الشهر الماضي متفاوتة، حيث ارتفعت مبيعات العقار إلى مستويات قوية في أكتوبر، في حين كان الإنفاق الاستهلاكي ضعيفاً في نوفمبر، متأثراً على الأرجح بموجة الأمطار الغزيرة التي شهدتها البلاد. بعد أن سجل سعر النفط الخام الكويتي تراجعاً بنسبة 7% في أكتوبر عادوا وانخفضت نسبة أعلى في نوفمبر بلغت 22% وصولاً إلى 58 دولار للبرميل بنهاية الشهر. هذا التراجع الذي منيت به أسعار النفط، والذي جاء على خلفية المخاوف المتعلقة بالامدادات الإيرانية التي لم تنخفض كما كان متوقعاً بفضل إعفاء بعض المستوردين الرئيسيين من العقوبات المفروضة، وارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، والمخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي، هذه التغيرات دفعت بالآوبك وحلفائها إلى الموافقة في مستهل شهر ديسمبر على خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر اعتباراً من يناير 2019. وقد ساهم هذا القرار في تعزيز أسعار النفط على المدى القريب، حيث ارتفع سعر مزيج خام برنت بنسبة 5% عقب اعلان هذا القرار قبل أن يتراجع لاحقاً.

تظهر البيانات الأولية للميزانية العامة تسجيل الحكومة فائضاً مالياً يصل إلى 3.1 مليار دينار كويتي في الأشهر السبعة الأولى من العام المالي 2018/2019 (من أبريل إلى أكتوبر) وقبل استقراء مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، فيما قد تحول جديراً مقارنة بتسجيل عجز بقيمة 1.5 مليار دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وهناك عاملان أساسيان ساهما في هذا التحسن، أولاً: ارتفاع عائدات النفط - التي تمثل عادة 90-95% من إجمالي إيرادات الموازنة - بنسبة 51% على أساس سنوي بسبب ارتفاع أسعار النفط بنسبة مماثلة، في حين سجلت الإيرادات غير النفطية

أظهرت بيانات أكتوبر ارتفاعاً نسبياً في مبيعات العقار، حيث بلغت 285 مليون دينار كويتي مرتفعة بنسبة 31% على أساس سنوي و 42% على أساس شهري، ويأتي ارتفاع المبيعات للشهر الثاني على التوالي منذ التراجع المحفوظ في أغسطس.

الموازنة العامة

تظهر البيانات الأولية للميزانية العامة تسجيل الحكومة فائضاً مالياً يصل إلى 3.1 مليار دينار كويتي في الأشهر السبعة الأولى من العام المالي 2018/2019 (من أبريل إلى أكتوبر) وقبل استقراء مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، فيما قد تحول جديراً مقارنة بتسجيل عجز بقيمة 1.5 مليار دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وهناك عاملان أساسيان ساهما في هذا التحسن، أولاً: ارتفاع عائدات النفط - التي تمثل عادة 90-95% من إجمالي إيرادات الموازنة - بنسبة 51% على أساس سنوي بسبب ارتفاع أسعار النفط بنسبة مماثلة، في حين سجلت الإيرادات غير النفطية

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.9% على أساس سنوي في نوفمبر، مسجلاً أول انخفاض له منذ 17 شهر، وذلك بعد انتعاش

الغياب المطلق للضغوط الكبرى للأسعار على كافة النواحي الاقتصادية، مما يعكس مزيماً من النمو الاقتصادي المعتدل وقوة الدينار الكويتي مقابل العديد من عملات الشركاء التجاريين الآخرين والذي يساهم في خفض تكاليف الواردات، بالإضافة إلى ضعف سوق الإسكان الذي يؤدي إلى الضغط على الإيجارات.

تم فرضها نظراً لوجوه الأمطار الغزيرة التي تعرضت لها البلاد في نوفمبر.

ارتفع نمو الائتمان إلى 2.1% في سبتمبر مقابل 1.7% في أغسطس مع تلاشي العوامل الموسمية التي أثرت على أداء الشهر السابق. وقد تعزز هذا الانتعاش من خلال تسارع وتيرة التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات (2.0%) والقطاع العائلي (6.3%)، هذا بالإضافة إلى الارتفاع الموسمي بنهاية كل فترة ربع سنوية في الاقتراض لشراء الأوراق المالية.

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين مرة أخرى في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوياته على مدار 15 عاماً، حيث بلغ 0.2% على أساس سنوي مقابل 0.3% في سبتمبر. ولم تشهد معدلات التضخم في معظم القطاعات الفرعية أي تغيير يذكر، في حين ساهم قطاع «السلع والخدمات المتنوعة» بأكبر نسبة تراجع بلغ 0.7% مقابل 1.7% في سبتمبر. وفي ضوء ذلك، تراجع أحد معايير التضخم «الأساسي» باستثناء الأغذية والسكن - إلى 1.3%. فيما يعد نصف المعدل الذي شهدناه مؤخراً في أبريل. كما انخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0.3% على الرغم من أن انكماش خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب) قد انخفض قليلاً إلى 1.4% - وتسلط هذه الأرقام الضوء على استمرار

في عرض تقديمي بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار

«مارمور» تكشف عن أفضل 30 سهماً في منطقة الخليج وفق مقياس RODE



جانب من العرض

فرز و انتقاء الأسهم الحاضرة في العمليات التجارية الفعالة، والتي تحقق فائدة حقيقية للمساهمين من دون مبالغة في تقدير قيمتها. وكانت الخطوة التالية مع الشركات المختلفة هي إخضاعها لعملية فرز أخرى تعتمد على معايير مثل نسبة الأسهم المتاحة للتداول الحر، ومعدل الدوران، ورأس المال السوقي، وذلك لضمان توافر سيولة مناسبة للأسهم، وإمكانية أن يحصل المستثمر المحتمل على هذا السهم من دون التأثير على سعره. ليصل إلى قائمة «أفضل 30 سهماً في الأسواق الخليجية على مقياس RODE»، وفي حين يعرض تقرير مار مور ثلاثين سهماً، يعد سهم بنك دبي الإسلامي نموذجاً منها، حيث يعد أحد البنوك الإماراتية ذات رأس المال الكبير مع طرح ما نسبته 64.7% من أسهمه للتداول الحر. فيقدم المسهم متوسط عائد على حقوق الملكية يبلغ 16% خلال فترة تقييم السهم، وعائد ربحية السهم بلغ 6%، و 15% معدل إيرادات السهم. وهو ما يعني أن كل دولار استثمره المساهم عند بداية العام 2013 في هذا البنك قد زاد بما يتجاوز ثلاثة أضعاف قيمته في غضون خمسة أعوام، وصارت قيمته 3.37 مع نهاية العام 2017.

وأشار: «وتتميز الشركات ذات الأداء الأفضل في العموم بكفاءة استغلال رؤوس أموالها في توليد تدفق نقدي حر جيد، وتلك سياسة ثابتة، ويتم قياسها من خلال العائد على رأس المال المستثمر للأسهم غير المصرفية، والعائد على حقوق الملكية للأسهم المصرفية، ودامت مار مور بدراسة أداء تلك الشركات، التي تحقق نسبة العائد على رأس المال المستثمر / العائد على حقوق الملكية أعلى من متوسط تكلفة رأس المال، كونها تمثل قيمة اقتصادية مضافة». ويأس توزيع التدفق النقدي على المساهمين عن طريق توزيعات الأرباح، بينما يساعد مقياس عائد الأرباح في تحديد قيمة السهم على أساس نسبي مقارنة بالأسهم المماثلة. وأخضعت مار مور الشركات لعايير فرز أخرى للأسهم، مثل تحديد الأسهم ذات العائد الربحي لما لا يقل عن ثلثي عائد سندات ستاندرد آند بورنز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأسهم ذات معدل إيرادات لا يقل عن ضعف عائد سندات ستاندرد آند بورنز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تم انتقاء تلك النوعية من الأسهم لإخضاعها لمزيد من التحليل. وبالتالي، من شأن مقياس RODE أن يساعد المستثمر في

تطلعت شركة الأبحاث التابعة للمركز المالي الكويتي «المركز» وذراعه البحثي، مار مور ميثا إنتلجينس، وبالتعاون مع مركز دراسات الاستثمار في اتحاد شركات الاستثمار، عرضاً تقديمياً بعنوان «أفضل 30 سهماً متداولاً في الأسواق الخليجية وفقاً لمقياس RODE»، وذلك أمس الإثنين في غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وجاء العرض التقديمي، الذي قدمه إم آر اغو، نائب الرئيس التنفيذي، الأبحاث في «المركز» والمدير العام لمار مور، بناء على تقرير أصدرته مار مور كشف عن أفضل 30 سهماً في منطقة الخليج تم تحديدها وفقاً للمقياس الذي أطلقت عليه مار مور اسم RODE والذي يتكون من عدة مقاييس تشمل مقياس ROIC (العائد على رأس المال المستثمر)، ومقياس ROE (العائد على حقوق الملكية)، وعائد توزيعات أرباح الأسهم، أو عائدات السهم. كما عرض نتائج اختبار مقياس RODE على البيانات التاريخية ومدى إمكانية حصول المستثمر على عوائد تفوق مؤشرات الأسواق من خلال اتباع طرق سهلة لاختيار الأسهم بكفاءة.

وقال اغو: «لا شك أن الشركات التي تتمتع بأساسيات قوية من شأنها أن تتغلب على تقلبات السوق وتحقق عوائد جيدة للمستثمرين على المدى الطويل. ولا يختلف هذا الأمر فيما يتعلق باختيار أفضل الأسهم وبناء محفظة قوية». وتقدم الأسهم، التي تم اختيارها وفقاً لمقياس RODE، أفضل الشركات القادرة على توفير عائدات جيدة بغض النظر عن تغيرات أسواق الأسهم». وأضاف اغو: «إن قيام المستثمر بإجراء بحث شامل يجعل مهمة اختيار الأسهم ذات الأداء القوي أشد سهولة، وهو أمر لا يستثنى إلا إذا كان المستثمر على دراية جيدة بمقاييس من قبيل مقياس العائد على رأس المال المستثمر، ومقياس العائد على حقوق الملكية، وعائد توزيعات أرباح الأسهم، أو معدل إيراد السهم، حيث تعكس تلك المقاييس القيمة الأساسية للشركة بأقل درجة ممكنة، بغض النظر عن الاتجاه الذي تتخذه أسواق الأسهم».

«سيفور فينتشرز» تختتم برنامج تسريع الأعمال



قياديو سيفور فينتشرز

أعلنت شركة سيفور فينتشرز عن ختام دورة المجموعات الناشئة المشاركة في برنامج تسريع الأعمال لخريف 2018، حيث شارك المؤسسون فور إتش في دور تدريبية مكثفة تحت عنوان (Deep Dive). وتضمنت دورة (Deep Dive) العديد من الفعاليات منها جلسات فردية مكثفة للتوجيه والإرشاد، بالإضافة إلى يوم العرض التجريبي الذي يوضح كيفية التواصل الفعال مع المجتمع، كما اشتملت على منتدى للمستثمرين لتمكين المشاركين من الإخراط مباشرة مع المستثمرين والتواصل معهم. وقد أقيمت هذه الدورة خلال الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر في الجمعية الاقتصادية الكويتية بقرها في بيفيد القار. وفي هذا الإطار، عقدت جلسات الإرشاد في اليوم الأول من دورة (Deep Dive)، وتضمنت تمكين مؤسسي الشركات الناشئة من الاجتماع مع ذوي

الإختصاص والمرشدين بجلسات فردية للإجابة عن بعض الأسئلة النهائية المتعلقة بمشاريعهم، كما أتاحت لهم فرصة الحصول على توجيهات وإرشادات عملية من المرشدين وأصحاب الإختصاص، وفي اليوم التالي من الدورة التدريبية، تمكن المشاركون من خوض تجربة يوم العرض التجريبي، الذي حمل عنوان «تذوق الغد: الذكاء الاصطناعي والغذاء». تشكلت الحفل بحضور نخبة من أهم ضناع القرار الداعمين للشركات الناشئة، والقيادات الرائدة في مجال صناعة المواد الغذائية، والمهنيين بالغذاء ومتذوقي الطعام، حيث بدأ يوم العرض التجريبي بكلمة ترحيبية قصيرة من مديرة البرنامج، أميرة الزايد، التي قدمت شركة سيفور فينتشرز والشركات الناشئة المشارة، ثم تلاها عرض لإبتكارات ومنتجات الشركات الناشئة. ثم قدم مؤسس شركة سيفور فينتشرز،